

221756 - هل يعفى عن النجاسة اليسيرة؟

السؤال

هل يعفى عن النجاسة اليسيرة؟

الإجابة المفصلة

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يعفى عن شيء من النجاسات إلا يسير الدم والقيح ، لأن الأدلة لم تفرق بين كثير النجاسة وقليلها .

قال ابن قدامة : " وَلَا فَرْقَ بَيْنَ يَسِيرِ النَّجَاسَةِ وَكَثِيرِهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْيَسِيرُ مِمَّا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ [أي : يراه الإنسان بعينه] أَوْ لَا يُدْرِكُهُ مِنْ جَمِيعِ النَّجَاسَاتِ ... وَقِيلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ : إِنَّ مَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ مِنَ النَّجَاسَةِ مَغْفُوعُهُ ؛ لِلْمَشَقَّةِ اللَّاحِقَةِ بِهِ " انتهى من "المغني" (1/46).

وهو اختيار علماء اللجنة الدائمة للإفتاء ، فقد قالوا : " النجاسة من غير الدم والقيح والصدید لا يعفى عن كثيرها ولا قليلها.

أما الدم والقيح والصدید فيعفى عن اليسير منها إذا كان خروجاً من غير الفرج ؛ لأن في الاحتراز من قليلها مشقةً وحرماً ، وقد قال تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ، وقال : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) انتهى من "فتاوى اللجنة الدائمة" (5/396) برئاسة الشيخ ابن باز.

وذهب الحنفية إلى العفو عن يسير جميع النجاسات ، كالدّم والبول وغيرهما . ينظر: "الاختيار" (1/31).

لأن اليسير من النجاسات يشق التحرز منه ، فعفي عنه ، كرشاش البول اليسير الذي لا يدركه الطرف إذا أصاب الثوب أو البدن.

قال ابن المنذر : " وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْبَوْلِ الْيَسِيرِ مِثْلُ رُءُوسِ الْإِبْرِ يُصِيبُ الثَّوْبَ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَجِبُ غَسْلُ قَلِيلِ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ.

وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (صاحب أبي حنيفة) لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ ... وَقَدْ .. قِيلَ لِمُسْعَرٍ : إِنَّ أَبَا يُوسُفَ (صاحب أبي حنيفة الثاني) يَقُولُ :

لَا بَأْسَ بِالْبَوْلِ إِذَا كَانَ مِثْلَ عَيْنِ الْجَرَادِ وَرُءُوسِ الْإِبْرِ ،
فَجَعَلَ يَسْتَحْسِنُهُ " انتهى من "الأوسط" (2/138).

ويدل على العفو عن هذا اليسير من الرذاز ، ما رواه مسلم (403) عَنْ أَبِي وَائِلٍ
قَالَ : كَانَ أَبُو مُوسَى يُشَدُّ فِي الْبَوْلِ ، وَيَبُولُ فِي قَارُورَةٍ [
خَوْفًا مِنْ أَنْ يَصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْ رِشَاشِهِ] ، وَيَقُولُ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ
إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِيضِ .
فَقَالَ حُدَيْفَةُ : لَوِ دِدْتُ أَنْ صَاحِبَكُمْ لَا يُشَدُّ هَذَا
التَّشْدِيدَ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَتَمَاشَى ، فَأَتَى سُبَاطَةَ خَلْفِ حَائِطٍ ، فَقَامَ كَمَا
يَقُومُ أَحَدُكُمْ فَبَالَ ، فَأَنْتَبَذْتُ مِنْهُ ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُ
فَقُمْتُ عِنْدَ عَقْبِهِ حَتَّى قَرَعُ .

قال النووي : " مَفْضُودٌ حُدَيْفَةُ أَنَّ هَذَا التَّشْدِيدَ خِلَافُ السُّنَّةِ ؛
فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا ، وَلَا شَكَّ
فِي كَوْنِ الْقَائِمِ مُعَرَّضًا لِلرِّشَاشِ ، وَلَمْ يَلْتَفِتِ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّفِ الْبَوْلُ
فِي قَارُورَةٍ كَمَا فَعَلَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " انتهى من "شرح
صحيح مسلم" (3/167) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وَيُعْفَى عَنْ يَسِيرِ النَّجَاسَةِ ، حَتَّى
بَعْرَ قَارَةٍ ، وَنَحْوَهَا فِي الْأَطْعَمَةِ ، وَغَيْرِهَا ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي
مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، وَلَوْ تَحَقَّقَتْ نَجَاسَةُ طِينِ الشَّارِعِ عُفِيَ عَنْ
يَسِيرِهِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ، .. وَمَا تَطَايَرَ مِنْ غُبَارِ
السَّرَجِينِ (هو الروث النجس) وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ؛
عُفِيَ عَنْهُ " . انتهى من "الفتاوى الكبرى" (313/5).

وقال الكاساني الحنفي : " وَلِأَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ النَّجَاسَةِ وَمَا لَا
يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ ، فَإِنَّ الذُّبَابَ يَقَعْنَ عَلَى النَّجَاسَةِ ،
ثُمَّ يَقَعْنَ عَلَى ثِيَابِ الْمُصَلِّي ، وَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى
أَجْنِحَتَيْهِ وَأَرْجُلَيْهِ نَجَاسَةٌ قَلِيلَةٌ ، فَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ
عَفْوًا لَوَقَعَ النَّاسُ فِي الْحَرَجِ " انتهى من "بدائع الصنائع" (1/79) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : " والصَّحِيحُ : ما ذهب إليه أبو حنيفة ، وشيخ الإسلام ...
ومن يسير النَّجَاسَاتِ الَّتِي يُعْفَى عَنْهَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهَا : يسير سَلْسِ

البول لمن ابثلي به ، وَتَحَفُّظَ تَحَفُّظًا كَثِيرًا قَدْرَ اسْتَطَاعَتِهِ ” انتهى من “الشرح الممتع” (1/ 447).

وهذا القول هو الموافق ليسر الشريعة الإسلامية ، غير أن الأحوط للمسلم أن يتطهر من جميع النجاسات كثيرها ويسيرها ، خروجاً من الخلاف وطلباً للبراءة والسلامة ، وخصوصاً لفعل الصلاة.

قال ابن عبد البر : ” إِخْتِيَاظٌ لِلصَّلَاةِ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ الْمَرْءُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَدَائِهَا إِلَّا فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ ، وَبَدَنِ طَاهِرٍ مِنَ النَّجَاسَةِ ، وَمَوْضِعٍ طَاهِرٍ عَلَى حُدُودِهَا ، فَلْيَنْظُرِ الْمُؤْمِنُ لِنَفْسِهِ وَيَجْتَهِدْ ” انتهى من ” التمهيد ” (22/241).

والله أعلم